

صحيفة الوقائع القانونية (1)

المعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة ببتير الأعضاء التناسلية للأنثى

هذه الصحيفة تحدد وتلخص بعض من المعاهدات الدولية والإقليمية الرئيسية ذات الصلة ببتير الأعضاء التناسلية للأنثى، مستندة في ذلك إلي تقارير (القانون و بتر الأعضاء التناسلية للأنثى) الذي نشرته 28 Too Many في عام 2018 (انظر إلى) <https://www.28toomany.org/thematic/law-and-fgm> وتوصي المعاهدات الثلاثة الآتية على وجه الخصوص، بأن تسن البلدان تشريعاً ضد بتر الأعضاء التناسلية للأنثى وهم كالتالي:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).
- بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة في افريقيا (ACHPRRWA) والمعروف أيضا (ببروتوكول مابوتو).
- منظمة التعاون الإسلامي (OIC) - إعلان القاهرة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (CDEFGM).

المعاهدات والآليات الدولية:

يرجع القلق بشأن هذه الممارسة على الصعيد الدولي إلى تاريخ 1990، عندما اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التوصية العامة رقم (14) "مناشدة فيها الدول "اتخاذ التدابير الملائمة والفعالة بهدف القضاء على ختان الإناث"¹.

واصلت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توصيات وبيانات لاحقة، مذكرة الدول الأعضاء بالتزاماتهم بالقضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى والممارسات الأخرى الضارة، وفي عام 2014 اعتمدت البلدان الموقعة على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، توصية عامة مشتركة بشأن الممارسات الضارة، والتي تؤكد فيها البلدان الموقعة التزاماتها المتعلقة بضمان الامتثال الكامل للقضاء على الممارسات الضارة². وفي عام 2016 اعتمد مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة (HRC) قراراً يعتبر أن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عملاً من أعمال العنف الذي يرتكب ضد النساء والفتيات وحثت البلدان على وضع تشريعات وطنية تمنع ذلك وتطوير استراتيجيات لإنفاذها³. في آذار/ مارس 2018 وافقت لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في اجتماعها لمناقشة "التحديات والفرص لتحقيق المساواة الجنسانية وتمكين النساء والفتيات الريفيات"، على ما يلي: -

- القضاء على الممارسات الضارة، مثل بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، وزواج الأطفال المبكر والقسري، والذي يؤثر على النساء والفتيات في المناطق الريفية بشكل غير متناسب، وقد يكون له تأثيرات طويلة الأمد على حياتهن وصحتهن وأجسامهن، والذي لا يزال سائداً في مناطق كثيرة حول العالم على الرغم من ازدياد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، متضمنة تمكين جميع النساء والفتيات اللاتي تعملن مع المجتمعات المحلية لمكافحة الأعراف الاجتماعية السلبية التي تتغاضى عن هذه الممارسات وتساعد الأهالي والمجتمعات في تموز/يوليه 2018، مررت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والثلاثون، القرار رقم 38/6⁵، والذي أكدت فيه على جميع التعهدات والمعاهدات الخاصة بالتخلص من بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، وحثت الدول في التوصية رقم (2) على ما يلي:

اعتماد وتنفيذ ومواءمة وإنفاذ القوانين والسياسات وذلك لمنع ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى ووضع حد لها، وحماية المعرضات للمخاطر ودعم النساء والفتيات اللاتي خضعن لها.

وحتهم أيضا من خلال التوصية رقم (4) :-

ضمان التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية والإقليمية التي تعهدت بها بموجب الصكوك الدولية المختلفة التي تحمي التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات. بالإضافة إلى المعاهدات الدولية الرسمية، تشير أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المقبولة دولياً التي قد وضعت موضع التنفيذ في 2015-2030 وتضمنت إشارة محددة إلى القضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في الهدف رقم (5.3) (انظر ادناه) ومن المأمول فيه أن يعزز ذلك وضع الحكومات والمنظمات الغير حكومية والمنظمات متعددة الأطراف عند تنفيذ التشريعات والسياسات المعارضة لمكافحة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.



أهداف التنمية المستدامة لرقم (5)

تحقيق المساواة الجنسية وتمكين السيدات والفتيات

الهدف رقم (5-3) القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال المبكر والقسري وبتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

وفي آيار / مايو 2018 قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تقريراً عن التقدم الإيجابي المحرز نحو تحقيق الهدف 5-3 من أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي:

بتر الاعضاء التناسلية للأنثى هو انتهاك لحقوق الإنسان يؤثر على الفتيات والنساء حول العالم، لاسيما في المجتمعات المحلية التي لا يزال يعتبر فيها عرف اجتماعي. وفي المتوسط فإن حوالي واحدة من ثلاثة فتيات تتراوح اعمارهن

بين 15 إلى 19 عام كن عرضة لذلك في 30 دولة، عام 2017 حيث تركزت هذه الممارسة، مقارنة بحوالي فتاة واحدة إلى اثنين في عام 2000.⁶

وجاء ذلك في أعقاب تقرير الأمم المتحدة عن أهداف التنمية المستدامة رقم (5) لعام 2017 والذي حذر أيضا من:

انخفاض نسبة الممارسات المتعلقة ببتن الأعضاء التناسلية للأنثى إلى 24 % منذ عام 2000، ومع ذلك فإن معدل الانتشار لا يزال مرتفعاً في أكثر من 30 دولة من التي لديها معطيات مماثلة.⁷

وترصد الدول التي وقعت وصدقت أو انضمت إلى⁸ المعاهدة الدولية على تنفيذ تلك المعاهدة من قبل الهيئات التعاهدية المعنية، والتي تضم خبراء مستقلين من بلدان أخرى. وتتطلب معظم المعاهدات ثلاث أو خمس سنوات لاستعراض التقدم الذي أحرزته البلدان إزاء الوفاء بالتزاماتها. ويقدم فريق الرصد تقريراً عن التقدم المحرز والتوصيات لكل حكومة مسئولة للمتابعة.

بعض البلدان وقعت على هذه المعاهدات ولكنهم اشترطوا تحفظات ضد بنود أو شروط معينة واردة فيها، وهذا مؤشر عما إذا كانت هذه التحفظات قدمت من دول متفردة ويمكن ايجاد هذا في (التقارير القانونية الفردية للدولة) الذي وضعته 28TooMany

[الآليات والمعاهدات الإقليمية :](#)

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد دأب الاتحاد الأفريقي (AU) على دعوة اعضائه للقضاء على تلك الممارسة منذ عام 1990، وذلك عندما اعتمد الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وفي عام 2003 اعتمد الاتحاد الإفريقي بروتوكول مابوتو، والذي تنص فيه المادة رقم (5) على وجه التحديد، "أن تحظر وتعاقب التشريعات على جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتجريحها ومداوتها بالطرق الطبية وشبه الطبية وجميع الممارسات الأخرى؛ وذلك بغرض القضاء على تلك الممارسة."⁹

[الالتزامات دون الإقليمية لإنهاء بتن الأعضاء التناسلية للأنثى:](#)

وثمة تحدياً مستمراً للأعمال الجارية لإنهاء هذه الممارسة عبر الحدود، حيث يتم أخذ النساء والفتيات للبلدان المجاورة للخضوع لهذه الممارسة، ويكون هذا عادة لتجنب الملاحقة بموجب القوانين المحلية. ولمكافحة هذا في افريقيا سن المجلس التشريعي لجماعة شرق افريقيا (والذي يضم كينيا، وجنوب السودان، وتنزانيا، واوغندا) في عام 2016 قانوناً لحظر بتن الأعضاء التناسلية للأنثى في جماعة شرق افريقيا (قانون جماعة شرق افريقيا¹⁰) وذلك لتعزيز التعاون لمقاضاة مقترفي هذا الممارسة وذلك من خلال مؤامة القوانين والسياسات والاستراتيجيات لوضع نهاية لذلك عبر الاقليم. ويهدف القانون إلى رفع الوعي حول مخاطرها واطاحة تبادل المعلومات والابحاث والبيانات.

ولا يزال يتعين وضع قانون مماثل من جانب الجماعة الاقتصادية لبلدان غرب افريقيا (ECOWAS) رغم أن، في المؤتمر المعقود في النيجر تشرين الأول / أكتوبر بعد أن ناقشت القانون السيدات الأول للدول الأعضاء، واللاتي حثت جميع دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على وضع التدابير والمصادر اللازمة للقضاء على هذه الممارسة.¹¹

منظمة اقليمية أخرى هامة للبلدان ولديها القدرة في المستقبل لمعالجة القضايا الجنسانية على نطاق أوسع مثل قضايا العنف ضد المرأة (VAW) والممارسات الضارة وبتن الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود، وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)¹². أسست هذه الهيئة في عام 1996 بهدف التعاون بشأن مجال الجفاف وغيرها من القضايا البيئية العابرة للحدود، وقد أصبحت في الأونة الأخيرة مجتمعاً من البلدان المعنية بالتنمية العامة للمنطقة. وحالياً، تضم الهيئة ثماني دول أعضاء وهي: - (جيبوتي - واريتريا - اثيوبيا، وكينيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، واوغندا)

الآليات الدولية الأخرى المعنية بالقضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى:

لم توقع بعض البلدان الممارسة لتلك الفعلة، مثل الصومال والسودان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو أي معاهدات أخرى تتضمن الإشارة إلى تلك الممارسة. وقد وقعت دول أخرى مثل مصر على الاتفاقيات ولكن أبدت تحفظات، وتعفى بعض هذه الاتفاقيات هذه البلدان فعلياً من الامتثال لإطار تشريعي يجرم هذه الممارسة. وأحد الأسباب الرئيسية التي دعت إلى ابدائها للتحفظات هو أن بعض أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW وبروتوكول مابوتو لا يعتبر متوافق مع احكام الشريعة الاسلامية. بيد أن معظم هذه البلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي عام 2003، وعقب مشاوره الخبراء الأفارقة والعرب بشأن الأدوات القانونية لمنع بتر الأعضاء التناسلية للأنثى المعقود في القاهرة، اعتمدوا اعلان القاهرة للتشريع وختان

الإناث¹³. ويتضمن اعلان القاهرة 17 توصية لكي تتبعها الحكومات بهدف منع تلك الممارسة وحظرها. والأهم من ذلك، أنها تشمل سن تشريع محدد يتناول الممارسة، والعمل مع المنظمات الغير حكومية لتطوير استراتيجيات لتغيير التصورات الاجتماعية لهذه الممارسة. واعتمد القانون من قبل البلدان التالية: - بنين، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية افريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، وجيبوتي، ومصر، واريتريا، واثيوبيا، وغامبي، وغانا، وغينيا، وكينيا، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجريا، والسنغال، وسيراليون، والسودان، وتنزانيا، وتوغو وأوغندا.

أهمية المعاهدات في القضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى:

البلدان التي وقعت على المعاهدات الدولية والإقليمية المشار إليها اعلاه ملزمة وضع تشريعات وتدابير للمساعدة في استئصال هذه الممارسة. بيد أن **28 Too many** لم تجد أي حالة حتى الآن لتحدياً رسمياً لدولة بسبب عدم اعتماد

وإنفاذ تشريع وطني لمكافحة الممارسة بموجب هذه الالتزامات، سواء من جانب المجتمعات الإقليمية الدولية أو الإفريقية أو مواطني تلك الدولة.

لمزيد من المعلومات والتحليلات بشأن كيفية ادراج بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في المعاهدات الدولية المختلفة، انظر تحليل الاطر القانونية 2017 من قبل المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغرب ووسط افريقيا.¹⁴ لمزيد من المناقشات التفصيلية حول الوضع القانوني في كل بلدان افريقيا التي يمارس فيها هذا يرجى الرجوع إلى:

<https://www.28toomany.org/thematic/law-and-fgm/>.

اتفاقية حقوق الطفل (1989)	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة (1984)	اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (1979)	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)	العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966)	المعاهدات الدولية
S/R	A	S/R	A	A	بنين
S/R	R	A	A	A	بوركينافاسو
S/R	A	S/R	A	A	الكاميرون
S/R	A	A	A	A	كار
S/R	A	A	A	A	تشاد
S/R	A	S/R	A	A	كوت ديفوار
S/R*	A	A	A	A	جيبوتي
S/R	A	S/R*	S/R	S/R	مصر
S/R	A*	A	A	A	اريتريا
A	A	S/R*	A	A	اثيوبيا
S/R	S	S/R	A	A	غامبيا
S/R	S/R	S/R	S/R	S/R	غانا
A	S/R	S/R	S/R*	S/R*	غينيا
S/R	S/R	S/R	A	S/R	غينيا بيساو
S/R	A	A	A	A	كينيا
S/R	A	A	S/R	S/R	ليبيريا
S/R	A	S/R	A	A	مالي
S/R*	A	A	A	A*	موريتانيا
S/R	A	A*	A	A	النيجر
S/R	X	S/R	A	A	نيجريا
S/R	S/R	S/R	S/R	S/R	السنغال
S/R	S/R	S/R	A	A	سيراليون
S/R*	A	X	A	A	الصومال
S	A	X	A	A	أرض الصومال
A	A	A	X	X	جنوب السودان
S/R	S	X	A	A	السودان
S/R	X	S/R	A	A	تنزانيا
S/R	S/R	A	A	A	توجو
S/R	A	S/R	A	A	اوغندا

اعلان القاهرة حول القضاء على ختان الإبناث (CDEFGM)	الميثاق الإفريقي لحقوق الإسنان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (برتوكول مابوتو)	الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيه (1990)	الميثاق الإفريقي لحقوق الإسنان والشعوب (1981) ميثاق بانجول	المعاهدات الإقليمية
✓	S/R	S/R	S/R	بنين
✓	S/R	S/R	S/R	بوركينافاسو
✓	S/R	S/R	S/R	الكاميرون
✓	S	S	R	كار
✓	S	S/R/A	S/R	تشاد
✓	S/R	S/R	S/R	كوت ديفوار
✓	S/R	S	S/R	جيبوتي
✓	X	S/R	S/R	مصر
✓	S	R	R	اريتريا
✓	S	R	R	اثيوبيا
✓	S/R	A	S/R	غامبيا
✓	S/R	S	A	غانا
✓	S/R	S/R	S/R	غينيا
-	S/R	S	S/R	غينيا بيساو
✓	S/R	A	R	كينيا
✓	S/R	S/R	R	ليبيريا
✓	S/R	S/R	S/R	مالي
✓	R	X	S/R	موريتانيا
✓	S	S/R	S/R	النيجر
✓	S/R	S/R	S/R	نيجريا
✓	S/R	S/R	S/R	السنيغال
✓	S/R*	S/R	S/R	سيراليون
-	S	S	S/R	الصومال
-	S	S	S/R	أرض الصومال
-	S	X	X	جنوب السودان
✓	S	X	S/R	السودان
✓	S/R	S/R	S/R	تنزانيا
✓	S/R	S/R	S/R	توجو
✓	S/R	S/R	S/R	اوغندا

1. لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (1990) التوصية العامة رقم 14 لاتفاقية سيداو: ختان الإناث. متاح على الرابط: <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cedawr14.html>
2. اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2014) التوصية العامة المشتركة رقم 31 للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة/ التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل بشأن الممارسات الضارة، 14 نوفمبر/شباط. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2016) الدورة الثانية والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان، متوفر على الرابط: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/32/L.31/Rev.1.
3. الدورة الثانية والستون للجنة وضع المرأة (2018)، متاح على الرابط: <http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/csw/62/csw-conclusions-62-ar.pdf?la=en&vs=4806>
4. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2018) الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان متاح على الرابط: <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session38/Pages/ResDecStat.aspx>.
5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (2018) التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تقرير الأمين العام، ص 9. متاح على الرابط: https://digitallibrary.un.org/record/1627573/files/E_2018_64-AR.pdf.
6. الأمم المتحدة (2017) "تقدم الهدف 5 في 2017" منصة المعرفة للتنمية المستدامة. متاح على الرابط: <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=E/2017/66&Lang=A>
7. التوقيع: تم التوقيع على المعاهدة من قبل الدول بعد التفاوض والاتفاق على محتوياتها، التصديق: بمجرد التوقيع، يجب التصديق على معظم المعاهدات والاتفاقيات (أي الموافقة عليها من خلال الإجراء التشريعي الوطني القياسي) لتكون فعالة من الناحية القانونية في ذلك البلد، تم التصديق: عندما تصادق دولة على معاهدة تم التفاوض عليها بالفعل من قبل دول أخرى. بروتوكول اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (2003) للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. حقوق المرأة في أفريقيا. متاح على الرابط: <http://hilibrary.umn.edu/arabic/AfricanWomenPro.html>
8. عزيزي دورا كريستين كاناباهيتا باياموكا (2016) حظر EAC لمشروع قانون بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. متاح على الرابط: <http://www.eala.org/documents/view/the-eac-prohibition-of-female-genital-mutilation-bill2016>
9. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (2017) أول سيدات يتحركن للقضاء على ناسور الولادة وحماية حقوق الطفل في غرب أفريقيا، 10 أكتوبر. متاح على الرابط: <http://www.ecowas.int/first-ladies-move-to-eliminate-obstetric-fistula-and-protect-child-rights-in-west-africa/>
10. تنمية السلطات الحكومية العابرة للقارات (2011) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. متاح على الرابط: <http://www.igadregion.org/intergovernmental-authority-on-development>
11. المجلس القومي للطفولة والأمومة (2003) مشاوره خبراء أفارقة عرب أدوات قانونية لمنع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية: إعلان القاهرة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. متاح على الرابط: <http://nccm.gov.eg/wp-content/uploads/2019/06/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D8%A8%D8%A7%D9%86.pdf>
12. المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة لسكان غرب ووسط أفريقيا (غير مؤرخ) للأطر القانونية المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في بلدان مختارة في غرب أفريقيا. متاح على الرابط: <http://wcaro.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/EN-UNFPA-ANALYSIS-ON-FGM.pdf>.

نود أن نتقدم بالشكر لمتطوعي الأمم المتحدة عبر الأنترنت شيرين محمد وعامر عجمي على قيامهم بالتدقيق اللغوي لهذا المنشور وترجمته.



#NOFGM

© 2019 28 Too Many
 مؤسسة خيرية مسجلة رقم 1150379
 شركة محدودة رقم 08122211
 البريد الإلكتروني: info@28toomany.org